محددات الافصاح عن المخاطر المالية وانعكاسها على استمرارية الشركات

في ظل Covid-19

سارة محمد سعيد سعد غانم
باحث تأهيلي دكتوراه
جامعة مدينة السادات

الملخص:

استهدفت الدراسة التعرف على متطلبات الافصاح عن المخاطر المالية وقياس أثرها على استمرارية الشركات في ظل أزمة covid-19 .

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال استقراء الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وكذلك المنهج الاستنباطي من خلال فحص التقارير السنوية للشركة محل الدراسة والمسجلة في سوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة من عام 2018 حتى عام 2020 لإختبار فروض الدراسة التي تعكس العلاقة بين ممارسات الافصاح المحاسبي عن المخاطر المالية وأثره على الربحية والسيولة والتدفقات النقدية والتشغيل داخل الشركة ومن ثم التنبؤ بإستمرارية الشركات.

سوف تقتصر الدراسة على تناول محددات الافصاح المحاسبي عن المخاطر المالية التي تواجه الشركات (مخاطر الربحية، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل) ودراسة انعكاسها على استمرارية الشركات في ظل ظروف انتشار فيروسcovid-19 وذلك من خلال المؤشرات ذات الصلة. لذلك سوف تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية من عام 2018 وحتى عام 2020 وهي الفترة التي تشمل ما قبل وبعد انتشار فيروس covid-19.

ويتم إجراء الدراسة التطبيقية على شركة مصر للفنادق المقيدة بالبورصة المصرية كدراسة حالة داخل قطاع الفنادق ومن ثم يمكن تعميم نتائج الدراسة على باقي شركات القطاع.

الكلمات المفتاحية:

الافصاح عن المخاطر المالية، مخاطر الربحية، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل ، إستمرارية الشركات.

المقدمة:

إن التغيرات التي تحدث في بيئة الأعمال الحالية لا ترتبط فقط بالأزمات المالية وإنما تمتد لتشمل الكوارث الطبيعية وانتشار الأوبئة والأمراض مما يؤدي إلى تغير منحنى الطلب على السلع والخدمات وبالتالي يؤثر على بقاء الشركات واستمراريتها في المستقبل.

وقد تأثرت قطاعات الأعمال بأزمة فيروس Covid-19 وذلك بسبب الإجراءات الاحترازية المتخذة للحد من إنتشار covid-19 مثل تقليل الاختلاط في أماكن العمل والاجتماعات ومنع السفر واغلاق الخطوط الجوية بين الدول والنقل، مما أدى إلى تقليل الطلب على المنتجات مما قد يؤثر على قدرة الشركات على الاستمرار والبقاء داخل بيئة الأعمال كمنشأة مستمرة. ومع زيادة حدة الأزمة وزيادة انتشار فيروس covid-19 وما يصاحبه من آثار حالية ومستقبلية وتغيرات في بيئة الأعمال، لذا على المنشأة أن توفر إفصاحات كافية عن المخاطر المالية والآثار المحتملة المصاحبة لانتشار covid-19 إذا كانت ذات أهمية نسبية بحيث تساعد القوائم المالية مستخدميها على على اتخاذ القرارات في ظل ارتفاع مستويات عدم التأكد وانتشار المخاطر.

ولما كان الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية وغير المالية التي تتعرض لها الشركات كان ولا يزال محل اهتمام كبير للمجتمع العالمي (Nahar et al.., 2016)، فقد أدت زيادة تلك التغيرات في بيئة الأعمال إلى عدم كفاية الافصاح عن المخاطر المالية، وكشف الافتقار إلى الافصاح الكافي عن المخاطر المالية مدى الحاجه إلى تحديد متطلبات هذا الإفصاح في القوائم المالية.

كذلك تظهر أهمية الافصاح المحاسبي عن المخاطر المالية من دوره تعزيز جودة التقارير المالية مما يساعد مستخدمي تلك التقارير على تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية للشركة ومدى استمرارية عملياتها، لذلك تتضح أهمية الدراسة الحالية من خلال تحليل محددات الافصاح المحاسبي عن المخاطر المالية ومدى انعكاسها على تقييم إستمرارية الشركات من خلال مؤشر التدفقات النقدية.

مشكلة الدراسة:

زادت أهمية الإفصاح عن مخاطر الشركات نتيجة التغيرات المستمرة في البيئة المحيطة بالشركات والتي تؤدي إلى زيادة عدم التأكد بالنسبة لنتيجة أعمال الشركات واستمراريتها في المستقبل، وقد أكدت دراسة (ICAEW, 2011) أن عدم كفاية الإفصاح عن المخاطر يساهم في تفاقم الأزمات.

وفي إطار مواجهة دول العالم لتحديات أزمة covid-19 وآثاره الحالية والمستقبلية على الشركات، قامت العديد من الشركات بالعمل بنصف طاقتها أو بالإغلاق المؤقت لنشاطها الاقتصادي

للحد من إنتشار covid-19، مما أدى إلى تهديد استمرارية تلك الشركات في بيئة الأعمال، ومن ثم أصبح فرض الاستمرارية أهم الفروض المحاسبية خلال المستجدات الحالية ويجب الالتزام به والإفصاح عنه بالتقارير المالية.

حيث أن الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية بشكله الحالي يتطلب مزيد من التأكد ليلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية، وذلك بسبب تزايد احتياجات أصحاب المصالح في فترات الأزمات لمعلومات أكثر عن المخاطر التي من شأنها أن تؤثر على نتيجة أعمال الشركات واستمراريتها.

وبناء على ما سبق سعت العديد من المنظمات والهيئات المهنية في مجال المحاسبة إلى الاهتمام بالإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية في ظل ظروف عدم التأكد التي تصاحب بيئة الأعمال، تمثلت في صدور بعض المعايير مثل معيار المحاسبة المصري رقم (1) عرض القوائم المالية حيث يشير إلى الإفصاح عن حالات عدم التأكد (مثل التي تسببها ظروف فيروس covid-19)

كذلك ينص المعيار على أنه يجب على الإدارة عند إعداد القوائم المالية أن تجري تقييما لقدرة المنشأة على الإستمرار ويجب على المنشأة أن تعد القوائم المالية على أساس فرض الإستمرارية، وعندما لا تعد المنشأة القوائم المالية على أساس الإستمرارية فيجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة وأسباب أن المنشأة لا تعد منشأة مستمرة.

ووفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (7) الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية على المنشأة تقييم مدى مناسبة إعداد القوائم المالية على أساس الاستمرارية في الفترة اللاحقة لتاريخ نهاية السنة المالية وقبل نشرها لقوائمها المالية, حيث يجب تطبيق متطلبات معيار رقم (7) المصري بشأن إعداد القوائم المالية في ظل ظهور مؤشرات تمنع الشركة من افتراض استمرارية اعمالها بعد تاريخ نهاية السنة المالية وقبل نشر القوائم المالية.

إلا أن هذا الإهتمام بالإفصاح عن المخاطر -وفي ظل الظروف الراهنة وانتشار فيروس covid-19- أصبح غير كافي، كذلك تفتقر بيئة الأعمال المصرية إلى متطلبات الإفصاح الكافي عن المخاطر المالية في القوائم المالية للشركات, كما لا يوجد معيار محاسبي ينظم ممارسات الافصاح عن مخاطر الشركة وهو ما يفسر تباين وانخفاض مستوى الافصاح عن المخاطر في القوائم المالية للشركات.

وفي ضوء ما سبق تحاول الدراسة الحالية الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ما مدى الافصاح المحاسبي عن المخاطر المالية في التقارير السنوية شركة مصر للفنادق المقيدة بالبورصة المصرية فى ظل أزمة Covid-19؟

- ما هو أثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الربحية في التقارير السنوية شركة مصر للفنادق المقيدة بالبورصة المصرية ومدي الاستمرارية فى ظل أزمة Covid-19؟
- ما هو أثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر والسيولة والتدفقات النقدية في التقارير السنوية شركة مصر للفنادق المقيدة بالبورصة المصرية ومدي الاستمرارية فى ظل أزمة Covid-19؟
- ما هو أثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر التشغيل في التقارير السنوية شركة مصر للفنادق المقيدة بالبورصة المصرية ومدي الاستمرارية فى ظل أزمة Covid-19؟

أهداف الدراسة:

- التعرف على طبيعة المخاطر المالية وإنعكاسها على استمرارية الشركات فى ظل أزمة Covid-19.
- دراسة العوامل المؤثرة في الافصاح عن المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركة في ظل أزمة Covid-19.
- الكشف عن محددات ومتطلبات الافصاح عن المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركة في ظل أزمة Covid-19.
- تحديد مدى تأثير مستوى الافصاح المحاسبي عن المخاطر المالية التي تتعرض لها شركة مصر للفنادق المقيدة بالبورصة المصرية على استمرارية تلك الشركات من خلال مؤشرات الربحية والسيولة والتدفقات النقدية والتشغيل فى ظل أزمة Covid-19.
- تحليل العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية التي تتعرض لها شركة مصر للفنادق المقيدة بالبورصة المصرية واستمرارية تلك الشركات من خلال مؤشر التدفقات النقدية فى ظل أزمة Covid-19.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تتناوله، ومن ثم تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

أولا: الأهمية العلمية:

تركز الدراسة على دراسة محددات الافصاح المحاسبي عن المخاطر المالية، وكذلك دراسة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الربحية والسيولة والتدفقات النقدية والتشغيل واستمرارية شركة مصر للفنادق في أداء نشاطها الاقتصادي داخل بيئة الأعمال المصرية وذلك في ظل ظروف انتشار فيروس covid-19 وهو ما يتسم بالحداثة نظرا لحداثة أزمة covid-19.

ثانيا: الأهمية العملية:

تسعى الدراسة الحالية لتقييم مستوى الافصاح المحاسبي الحالي عن المخاطر المالية في التقارير المالية السنوية للشركة محل الدراسة وذلك لتقديم دليل عملي على مدى الحاجة لتنظيم محددات وبنود الافصاح عن المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركات في ظل انتشار الأزمات بصفة عامة وأزمة covid-19 بصفة خاصة، بحيث يخدم مستخدمي التقارير المالية من خلال المساهمة في تقديم تقارير سنوية للشركات المصرية ذات ثقة وملائمة لجميع أصحاب المصالح.

كذلك قد توفر الدراسة دليل عملي على الحاجة إلى معيار محاسبي ينظم المعالجة المحاسبية لممارسات الإفصاح عن المخاطر ويوضح الحد الأدنى للمعلومات المالية وغير المالية الواجب الإفصاح عنها في ظل انتشار الأزمات وظروف عدم التأكد التي تحيط بالبيئة الاقتصادية الحديثة.

فروض الدراسة:

- لا يوجد تأثير لمستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الربحية في التقارير السنوية شركة مصر للفنادق المقيدة بالبورصة المصرية ومدي الاستمرارية فى ظل أزمة Covid-19.
- لا يوجد تأثير لمستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر والسيولة والتدفقات النقدية في التقارير السنوية شركة مصر للفنادق المقيدة بالبورصة المصرية ومدي الاستمرارية فى ظل أزمة Covid-19.
- لا يوجد تأثير لمستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر التشغيل في التقارير السنوية شركة مصر للفنادق المقيدة بالبورصة المصرية ومدي الاستمرارية فى ظل أزمة Covid-19.
- لا توجد علاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية التي تتعرض لها شركة مصر للفنادق المقيدة بالبورصة المصرية واستمرارية تلك الشركات فى ظل أزمة Covid-19.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي في مراجعة أدبيات الفكر المحاسبي والدراسات السابقة ذات الصلة المتعلقة بالإفصاح عن المخاطر المالية بهدف بناء الإطار النظري للدراسة، والمنهج الاستنباطي للكشف عن العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية، وطبيعة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المخاطر واستمرارية الشركات، كذلك قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية من خلال فحص التقارير السنوية لشركة مصر للفنادق المقيدة بالبورصة المصرية، خلال الفترة من عام 2018 وحتى عام 2020، وذلك بغرض اختبار فروض الدراسة.

حدود الدراسة:

سوف تقتصر الدراسة على تناول محددات الافصاح المحاسبي عن المخاطر المالية التي تواجه الشركات (مخاطر الربحية ، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل) دون غيرها من المخاطر الأخرى التي تواجه الشركات ودراسة انعكاسها على استمرارية الشركات من خلال المؤشرات ذات الصلة.

كذلك سوف تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية من عام 2018 وحتى عام 2020 وهي الفترة التي تتوافر عنها بيانات القوائم المالية ما قبل وبعد انتشار فيروس covid-19. لشركة مصر للفنادق كأحد شركات قطاع السياحة المقيدة بالبورصة المصرية كمجال تطبيقي ومن ثم يمكن تعميم نتائج الدراسة على باقي قطاعات الاقتصاد.

خطة الدراسة:

في إطار السعي لتحقيق أهداف الدراسة سوف يتم استكمال الدراسة على النحو الآتي:

المبحث الأول: الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة

المبحث الثاني: محددات الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية

المبحث الثالث: العلاقة بين الافصاح المحاسبي عن المخاطر المالية واستمرارية الشركات

المبحث الرابع: الدراسة التطبيقية وتحليل نتائج الدراسة

النتائج والتوصيات.

المبحث الأول:

الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع:

1- دراسة (Ruiz,et al,2010):

"**The Value Relevance of the Qualified Going Concern Opinion**"

استهدفت الدراسة أثر إستمرارة الشركات على القيمة السوقية للشركات. كما هدفت لتقييم الآثار المترتبة على مبدأ الإستمرارية. استخدمت الدراسة نماذج لتقييم تأثير القيمة السوقية للشركة على مبدأ الإستمرارية ونماذج لتسعير مضاعفات القيمة الدفترية للأسهم وتغير الأرباح على إستمرارية الشركات.

توصلت الدراسة الى التأثير الإيجابى للقيمة الدفترية للأسهم فى تقييم قدرة الشركات على الإستمرار والتأثير الإيجابى للأرباح طبقا لمبدأ الإستمرارية.كما توصلت للتأثير الإيجابى للقيمة الدفترية للأسهم وتغير الأرباح فى تقييم الشركات طبقا لمبدأ الإستمرارية.

2- دراسة (Khlif and Hussainey,2016):

"The Association between Risk Disclosure and Firm Characteristics, Ameta- Analysis"

استهدفت الدراسة تحليل العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر وخصائص الشركة واعتمدت فى ذلك على إستخدام مدخل تحليل نتائج الدراسات السابقة Meta Analysis من خلال تحليل نتائج (42) دراسة تطبيقية فى الفترة من عام (2004 حتى عام 2014).

توصلت الدراسة الى أن الإفصاح عن المخاطر يرتبط بعلاقة موجبة وذات دلالة معنوية بكل من حجم الشركة, والرافعة المالية, والربحية. كما يتأثر الإفصاح بكل من النظم القانونية, والمؤسسية, ونوع الصناعة.

3- دراسة (Gulko,et al,2017):

بعنوان: "Disclosure of Corporate Risks and Governance before, during and after the Global Financial Crisis: case study in the UK construction industry in 2006-2009"

استهدفت الدراسة تحليل العلاقة بين الافصاح عن المخاطر وحوكمة الشركات خلال فترات ما قبل وأثناء وما بعد الأزمة المالية وذلك من خلال تحليل التقارير المالية لثلاث شركات مسجلة فى بورصة لندن للأوراق المالية خلال الفترة من عام (2006 حتى عام 2009).

توصلت الدراسة الى أنه بالرغم من زيادة مستوى كمية وجودة الإفصاح عن المخاطر خلال فترة الأزمة المالية العالمية إلا أنه من المتوقع إنخفاضها بعد هذه الأزمة, كما أن كمية وجود الإفصاح عن المخاطر تتأثران إيجابيا بكل من حجم الشركة, وحجم مجلس الإدارة, وإستقلال أعضاء مجلس الإدارة.

4- دراسة (حرب, 2017):

بعنوان:" أثر ادارة الدخل على استمرارية شركات التامين الاردنية"

هدفت هذه الدراسة للتعرف على اثر ادارة الدخل على استمرارية شركات التامين الاردنية من خلال تحقيق هدفين هما: تحديد تاثير ادارة الدخل على استمرارية شركات التامين الاردنية. تحديد تاثير ادارة الدخل على التلاعب بالدخل فى شركات التامين الاردنية.

وتوصلت الدراسة الى وجود تاثير ذات دلالة احصائية لتاثير ادارة الدخل على استمرارية شركات التامين الاردنية. يوجد تاثير ذات دلالة احصائية لتاثير ادارة الدخل على التلاعب بالدخل فى شركات التامين الاردنية. وكان من اهم التوصيات التى اقترحها الباحث فى هذه الدراسة ضرورة زيادة الاهتمام بموضوع ادارة الدخل وربطها بااستمرارية الشركات فى قطاعات التامين وقطاعات اخرى فى كافة الجامعات والكليات والمعاهد.

5- دراسة (مليجى, 2017):

بعنوان: " محددات الافصاح عن المخاطر واثره على القرارات المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة فى سوق راس المال المصرى"

استهدفت الدراسة استكشاف العوامل المؤثرة فى الافصاح عن المخاطر , وتحليل أثره فى القرارات المالية فى الشركات المسجلة فى سوق راس المال المصرى.

وتوصلت الدراسة الى ضعف مستوى الافصاح عن المخاطر فى التقارير السنوية لعينة الدراسة, وارتباطه بعلاقة موجبة وذات دلالة معنوية بكل من حجم الشركة, وربحيتها, وطبيعة النشاط, والتسجيل فى اسواق مالية اخرى, ونسبة الاعضاء غير التنفيذيين بالمجلس, وحجم مجلس الادارة, وجودة لجان المراجعة, ووجود لجنة لادارة المخاطر, والملكية الاجنبية, فى حين يرتبط بعلاقة سالبة وذات دلالة معنوية بكل من ازدواج دور المدير التنفيذى الاول, والملكية الادارية.

كما ان الافصاح عن المخاطر يؤثر على قرارات الادارة فى تحديد حجم السيولة واختيار مصادر التمويل.

واستنادا الى ذلك توصى الدراسة : باهمية تحفيز الشركات المصرية للافصاح عن المخاطر المالية وغير المالية بما لا يضر مركزها التنافسى, واصدار معيار مستقل ينظم الجوانب المحاسبية لممارسات الافصاح عن المخاطر

6- دراسة(سلامه,2018):

بعنوان: "أثر جودة لجنة ادارة المخاطر ودورة حياة الشركة على جودة الافصاح المحاسبى عن المخاطر المالية وانعكاسه على سمعة الشركات دراسة تطبيقية"

يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة فى اختبار وتحليل العلاقة بين اثر كل من جودة لجنة ادارة المخاطر ودورة حياة الشركة على جودة الافصاح المحاسبى عن المخاطر المالية وانعكاسه على سمعة الشركات

وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ارتباط طردية جوهرية بين كل من (وجود لجنة مستقلة لادارة المخاطر , تقدم الشركة فى دورة حياتها ووصولها لمرحلة النضج, استقلالية اعضاء لجنة ادارة المخاطر , المؤهلات المحاسبية والمالية لاعضاء لجنة ادارة المخاطر) وجودة الافصاح المحاسبى عن المخاطر المالية. وجود علاقة ارتباط طردية جوهرية بين جودة الافصاح المحاسبى عن المخاطر المالية وسمعة الشركة.

7- دراسة (المنسى, 2019):

بعنوان:" أثر التحليل الاستراتيجى على تقييم مدى استمرارية منشأة العميل"

هدفت الدراسة الى دراسة أهمية تقييم مدى استمرارية منشأة العميل ومسؤلية المراجع تجاه ذلك, بالاضافة الى دراسة الأدوات التقليدية المستخدمة فى تقييم مدى استمرارية المنشأة. كما هدفت لدراسة اثر التحليل الاستراتيجى على قرار المراجع ومردوده الايجابى, بالاضافة الى دراسة اختبارية للوقوف على أثر تطبيق مدخل التحليل الاستراتيجى على الاستمرارية.

وتوصلت الدراسة الى اجراء التحليل الإستراتيجى جعل أمام المساهمين والمستثمرين والدائنيين كم هائل من المعلومات الخاضعة للمراجعة وإثبات مدى صدقها والإعتماد عليها فى الحكم على حقيقة الوضع

المالى للمنشأة واتخاذ القرارت الصائبة.وأظهر التحليل الاستراتيجى أن أهم المخاطر التى يتعرض لها مانحو الائتمان والمؤسسات المالية هو الخطر الناتج عن قيام احدى المنشات المقترضة بعدم الوفاء بتعهداتها.

8- دراسة (الملاح,2019)

بعنوان: " تحليل العلاقة بين خصائص الشركة والافصاح عن المخاطر وأثرها على الاداء المالى,دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة فى البورصة المصرية"

هدفت الدراسة الى تحليل العلاقة بين خصائص الشركة والافصاح عن المخاطر واثرها على الاداء المالى وذلك بالتطبيق على الشركات المسجلة فى البورصة المصرية (EGX50) .

وتوصلت الدرسة الى وجود علاقة ارتباط ايجابية لبعض خصائص الشركة والتى تتمثل فى حجم الشركة والرافعة المالية والربحية ولهم تاثير معنوى على الافصاح عن المخاطر, بينما توجد علاقة ارتباط ايجابية لبعض خصائص الشركة والتى تتمثل فى نوع الصناعه والتسجيل فى البورصات الاجنبية وحجم مكتب المراجعة وليس لها تاثير معنوى على الافصاح عن المخاطر, فى حين توجد علاقة ارتباط ايجابية وذات دلالة احصائية بين الافصاح عن المخاطر والاداء المالى.استنادا الى ذلك توصى الباحثة باإلزام الهيئة العامة للرقابة المالية الشركات المسجلة فى البورصة بضرورة الافصاح عن المخاطر المالية وغير المالية مما يساعد مستخدمى التقارير لمعرفة الوضع الحقيقى للاداء المالى للشركات وينعكس ذلك على اعادة الثقة فى القوائم والتقارير المالية المنشورة ومساعدة جميع اصحاب المصالح فى اتخاذ القرارات الرشيدة.

9- دراسة(سالم,2020):

بعنوان " أثر الإفصاح عن التنبؤات المالية على تقييم قدرة الشركة على الاستمرار. دراسة ميدانية"

إستهدفت الدراسة توضيح أثر الإفصاح عن التنبؤات المالية وعلاقته بقدرة الشركة على الاستمرار وفى إطار تحقيق هذا الهدف فهناك مجموعة من الأهداف الفرعية التى يسعى الباحث لتحقيقها من أهمها توضيح أهمية فرض الاستمرار فى الفكر المحاسبى والعوامل

المؤثرة فيه ومدى وجود علاقة بين ما تقوم به الادارة من تنبؤات بالأرباح وبين قدرة الشركة على الاستمرار فى النشاط فى ضوء ما تصدره المنظمات والهيئات المهنية والعلمية من معايير مرتبطة بالاستمرارية.

توصلت الدراسة الى وجود علاقة تأثير ايجابية بين كل من " الافصاح عن التنبؤات المالية و الارتقاء بالمحتوى الإعلامي للقوائم والتقارير المالية للشركات.التأثير الايجابي للإفصاح عن التنبؤات المالية على قدرة الشركة على الاستمرار.

10- دراسة (Shen,et al,2020):

بعنوان: " The Impact of The Covid-19 Pandemic on Firm Performance"

استهدفت الدراسة أثر جائحة كورونا على أداء الشركات وذلك باستخدام البيانات المالية للشركات الصينية .

توصلت الدراسة الى الأثر السلبى لتفشى جائحة كورونا على أداء الشركات الصينية وذلك فى خفض استثمارات الشركة وتقليل إجمالى الإيرادات.

المبحث الثانى:

محددات الافصاح المحاسبى عن المخاطر المالية

الافصاح المحاسبى يلعب دورا هاما فى تقليل المخاطر التى تتعرض لها الشركات. يعمل الافصاح المحاسبى كأحد الوظائف الرئيسية للمحاسبة على توفير المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرار. ونتيجة لتعرض الشركات فى ظل أزمة COVID-19 للعديد من المخاطر ظهرت الحاجة لمزيد من المعلومات المفصح عنها من قبل تلك الشركات. وبالرغم من أهمية الإفصاح المحاسبى عن المخاطر كأسلوب لزيادة شفافية المعلومات المنشورة فى التقارير المالية وزيادة الثقة فى الوضع المالى للشركة.إلا أنه لم يحظى بالإهتمام الكافى من قبل المنظمات المهنية الدولية والمحلية حيث لا يوجد معيار محاسبى ينظم الجوانب المختلفة للافصاح عن مخاطر الشركة ويحدد حد أدنى للإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية وهو ما إنعكس على تباين وإنخفاض مستوى الإفصاح عن المخاطر فى التقارير المالية المنشورة.

وبناء على ما سبق يتناول هذا المبحث مفهوم الإفصاح المحاسبى, مفهوم المخاطر المالية, الإفصاح المحاسبى عن المخاطر المالية.

أولا: مفهوم الإفصاح المحاسبى:

يعد الإفصاح المحاسبى من أهم وظائف المحاسبة. يجب إظهار حقيقة المركز المالى للمنشأة أمام مستخدمى القوائم المالية, وكذلك إظهار جميع الحقائق الآخرى عن وضع المنشأة عن طريق الإيضاحات المتممة المرفقة مع القوائم المالية وذلك لتحقيق المنفعة لمستخدمى تلك القوائم. (على, 2016, ص67)

الإفصاح المحاسبى هو إظهار جميع المعلومات والبيانات المالية اللازمة لجميع الفئات المستفيدة منها, والتى يتم نشرها من خلال القوائم المالية أو فى الملاحظات الملحقة بها, وكذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة وعن أى تغير طرأ عليها وذلك لمساعدة مستخدمى التقارير المالية فى اتخاذ قراراتهم الإستثمارية الرشيدة وتحقيق الأهداف المرجوة.

كما أن الإفصاح المحاسبى يجب أن يتضمن النقاط الآتية:

- الإفصاح عن المعلومات الضرورية والهامة فى القوائم والتقارير المالية.
- أن تكون القوائم والتقارير المالية غير مضللة وتساعد مستخدميها على إتخاذ قراراتهم الاقتصادية السليمة.

- مراعاة الأهمية النسبية للمعلومات حتى يستفيد منها مستخدمى القوائم المالية دون أن تمثل عبئا إضافيا. (المليح,2016,ص40)

ومع تعدد مستويات الإفصاح المحاسبى وتنوعها الا أننا نجد أن جميع مستويات الافصاح المحاسبى تعمل على توفير المعلومات فى القوائم والتقارير المالية ولكن حسب وجهه نظر كل مستوى, فمنهم من يعمل على وضع حد أدنى لكمية المعلومات, ومنهم من يعمل على توافر المعلومات بشكل موضوعى وبدون تحيز, ومنهم من يعمل على توفير كافة المعلومات الضرورية والملائمة فى القوائم المالية دون النظر لأهمية هذه المعلومات من عدمها. إلا أنه يجب أن يكون الإفصاح كافيا وعادلا وكاملا, بحيث تتوافر فيه كافة الصفات المطلوبة للمعلومات ودون الإخلال بحقوق ومصالح أحد الأطراف على حساب الطرف الآخر. ومن أهم مستويات الإفصاح المحاسبى ما يلى: (غانم,2019)
الإفصاح المحاسبى من حيث كمية المعلومات يشمل :

- إفصاح كامل: يهدف للعرض الكامل والشامل لكافة البيانات والمعلومات الضرورية والملائمة فى القوائم المالية الخاصة بالمنشأة. فيجب عرض القوائم المالية لكافة المعلومات التفصيلية اللازمة فى اتخاذ القرارات.ودون اخفاء اى معلومة مع الاخذ فى الاعتبار عدم التوسع فى سرد المعلومات غير الهامة مما يؤثر على مستخدمى تلك التقارير فى اتخاذ قراراتهم.(المليح, 2016)
- إفصاح عادل: يهتم بتوازن المعلومات التى تعمل على توفير احتياجات كل الاطراف المالية.كما يعمل على عرض المعلومات بالقوائم والتقارير المالية بصورة أكثر موضوعية وبدون ترجيح لمصلحة طرف على مصلحة الطرف الآخر.(سالم,2013)
- إفصاح كافى: يكتفى هذا النوع من الافصاح بتقديم معلومات تهم المحللين الماليين والمهنيين المختصين وتكون ذات أهمية نسبية لهم.ويقصد بالافصاح الكافى كل الحقائق الجوهرية والملائمة المتعلقة بالحالة المالية ونتائج العمليات التى تصل للمستخدمين وذلك من خلال اعداد قوائم مالية وأكثر وضوحا وفائدة وأقل عرضة لسوء الفهم.(الجياش,2013)

الإفصاح المحاسبى من حيث درجة الإلتزام يشمل:

- إفصاح إلزامى: الحد الأدنى الذى يجب أن تلتزم به الوحدات الاقتصادية عند الافصاح عن المعلومات, من حيث محتوى وكمية ونوعية المعلومات المفصح عنها, وتوقيت الافصاح عن المعلومات والاداة المستخدمة لتوصيل هذه المعلومات لمستخدميها
- إفصاح إختيارى: هو الافصاح عن المعلومات التى تزيد عما يتطلبه القانون والمعايير المحاسبية,ويحقق هذا الافصاح العديد من المنافع منها ما يعود على المستثمرين مثل المساعدة فى ترشيد القرارات الاستثمارية والوصول الى تقييم افضل للمخاطر, ومنها ما يعود على المنشأة ذاتها. (المليح,2016)

الإفصاح المحاسبى من حيث حماية المصالح يشمل:

- إفصاح وقائى: يقصد به جعل التقارير المالية غير مضللة من خلال موضوعية المعلومات الواردة بالقوائم المالية بهدف حماية أصحاب المصالح والمستثمرين.(سالم,2013)
- إفصاح تثقيفى: يعنى الافصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الافصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية فى القوائم المالية, الافصاح عن الانفاق الراسمالى الحالى والمخطط ومصادر تمويله.(غنيم,2015)

مفهوم المخاطر المالية:

يعبر الخطر عن مقدار المال الذى يمكن أن تخسره المنشأة عند التداول أو الإستثمار.فالخطر ينبع أساسا من حالة عدم التأكد الناتجة عن عدم قدرة المنشأة على التنبؤ بالمستقبل وعدم دقة المعلومات.

لذلك عرفت المخاطر المالية بالخسائر المحتملة نتيجة عدم قدرة الأصول الجارية على تغطية الالتزامات أو نتيجة التغير فى العائد الذى سيتم الحصول عليه مستقبلا, أى أنها الخسارة المحتملة فى مصادر التمويل وانخفاض العائد على الاستثمار.

تتعلق المخاطر المالية بهيكل رأس المال وقدرة المنشأة على مواجهه الإلتزامات والمصاريف الثابتة, كما تتعلق بعوامل السيولة القصيرة والقدرة على سداد الإلتزامات طويلة الأجل.لذلك ترتبط المخاطر المالية بالطرق التى تمول بها المنشأة عملياتها, فوجود مخاطر مالية لا يعنى وجود مخاطر فى

التدفقات النقدية فقط وانما يرتبط بالكيفية التى يتم من خلالها توزيع هذه التدفقات ما بين الالتزامات المختلفة.

المخاطر المالية هى العلاقة بين العائد المطلوب على الاستثمار وبين المخاطر التي تصاحب هذا الاستثمار، وذلك بقصد توظيف هذه العلاقة بما يؤدي إلى تعظيم قيمة ذلك الاستثمار من وجهة نظر أصحابه اى إدارة الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها، والتي قد يترتب عليها خسائر محتملة الحدوث في المنشأة ، إذا لم يتم التعامل معها بشكل مناسب وهى الخسارة التي يمكن التعرض لها نتيجة للتغيرات غير المؤكدة .

ثالثا: الإفصاح المحاسبى عن المخاطر المالية:

عرف الإفصاح المحاسبى عن المخاطر بكافة المعلومات المقدمة من الشركة فى تقاريرها السنوية والتى تصف المخاطر الرئيسية التى تتعرض لها, وطرق إدارتها, وآثارها الإقتصادية المتوقعة على الأداء الحالى والمستقبلى, وهو ما يساهم فى تقليل درجة عدم اليقين فى أنشطة الشركة.(مليجى,2017)

كما يعرف الافصاح عن المخاطر بضرورة إشتمال القوائم والتقارير المالية على كافة المعلومات المتعلقة بالمخاطر والتى قد تتسبب فى حدوث خسائر حالية أو مستقبلية ومن ثم التأثير على الوضع التنافسى للشركة. لذلك يعد الإفصاح المحاسبى عن المخاطر مؤشرا هاما لمصداقية الشركة فى التعامل مع المستثمرين فى السوق المالى.

فئات الإفصاح المحاسبى عن المخاطر المالية:

طبقا لمعيار المحاسبة المصرى (25) هدف الافصاح لاتاحة المعلومات اللازمة لتحسين فهم الأدوات المالية بالنسبة للوضع المالى للمنشأة وأدواتها وتدفقاتها النقدية كما تساعد فى تقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بتلك الأدوات وتوقيتها ومدى الثقة فى تحقيقها.

صنف المعيار المخاطر التى المنشأة الى ما يلى:

1. مخاطر السوق وتتضمن ثلاثة أنواع من المخاطر:

- *مخاطر العملة هى مخاطر التغير فى قيمة الأداة مالية نتيجة التغير فى أسعار صرف العملات الأجنبية .*
- *مخاطر القيمة العادلة لسعر الفائدة هى مخاطر التغير فى قيمة الأداة المالية نتيجة التغير فى أسعار الفائدة فى السوق .*

- *مخاطر السعر هى مخاطر التغير فى قيمة الأداة المالية كنتيجة للتغيرات فى أسعار السوق بصرف النظر عما إذا كانت تلك التغيرات ناتجة عن عوامل متعلقة بالأداة المالية أو مصدرها أو العوامل المؤثرة فى كافة الأدوات التى يتم تداولها فى السوق .*

ولا تشمل مخاطر السوق إمكانية الخسارة فقط ولكن تشمل كذلك إمكانية الربح .

2. ***مخاطر الائتمان*** وهى مخاطر تعذر أحد أطراف الأداة المالية فى تسوية التزام معين مما يؤدى إلى تكبد الطرف الآخر خسارة مالية.
3. ***مخاطر السيولة (مخاطر التمويل)*** هى المخاطر الناشئة من عدم توافر الأموال اللازمة للوفاء بالالتزامات المرتبطة بالادوات المالية . وقد تنتج مخاطر السيولة عن عدم القدرة على بيع الأصل المالى بسرعة وبسعر السوق السائد بدون تحقيق خسائر.
4. ***مخاطر التدفقات النقدية المتعلقة بسعر الفائدة*** هى مخاطر التغيرات فى التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغير فى أسعار الفائدة فى السوق.

كما أشار معيار المحاسبة المصرى رقم (40): " الأدوات المالية_ الافصاحات" الى ضرورة افصاح المنشاة عن المعلومات التى تتيح لمستخدمى القوائم المالية تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية المعرضة لها المنشأة فى تاريخ نهاية الفترة المالية.

ركز الافصاح عن المخاطر التى تنتج عن الأدوات المالية, وكيف تتم إدارتها, وتشمل هذه المخاطر: مخاطر الائتمان, مخاطر السيولة, مخاطر السوق.

تطلب المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية (IFRS 7) الحد الأدنى من الإفصاح النوعى والكمى معلومات حول مخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق, تم تصميم الإفصاحات النوعية لوصف أهداف الإدارة وسياساتها وعمليات إدارة تلك المخاطر, فى حين أن الإفصاحات الكمية مصممة لتوفير معلومات حول مدى تعرض المنشأة للمخاطر بناءا على المعلومات المقدمة داخليا إلى موظفى الإدارة الرئيسيين فى الكيان. (Shamsun,et al,2016)

المبحث الثالث:

العلاقة بين الإفصاح المحاسبى عن المخاطر المالية واستمرارية الشركات

ويلعب الإفصاح عن المعلومات المالية دوراً هاماً فى إمداد كافة المستثمرين بالمعلومات اللازمة لهم لاتخاذ القرارات وبناء عليه فقد تم وضع وصياغة المعايير المحاسبية التى تهدف إلى وضع الأسس المناسبة للقياس المحاسبى والأسلوب المناسب لعرض المعلومات المالية فى القوائم المالية. وعلى الرغم من التطور الاقتصادى المستمر واتساع الأسواق المالية ونموها لازال هناك الكثير من المعلومات التى تهم المستثمرين الحاليين والمرتقبين وغيرهم غير متاحة وفقاً لما جاء بتلك القوانين والمعايير، حيث تمثل المعلومات الواردة بها الحد الأدنى الواجب الإفصاح عنه، وبناء عليه تلجأ الشركات إلى زيادة درجة الإفصاح عن المعلومات وذلك لتخفيض درجة عدم التأكد التى تحيط بالمشروع مما يؤدى إلى توفير معلومات أكثر تساعد على الوصول إلى قرارات أفضل.

وبناء على ما سبق سوف يتناول هذا المبحث مفهوم استمرارية الشركات, العلاقة بين الافصاح المحاسبى عن مخاطر السيولة ومخاطر الربحية ومخاطر التشغيل واستمرارية الشركات.

أولا: مفهوم استمرارية الشركات:

نص معيار المراجعة المصرى رقم (570) على ان فرض الاستمرارية أحد المبادى الاساسية فى اعداد القوائم المالية.يعنى فرض الاستمرارية استمرار المنشأة فى مزاولة نشاطها فى المستقبل القريب, وعدم اضطرار المنشأة للتصفية أو تقليص أعمالها أو البحث عن وسائل للحماية من الدائنونبما يتوافق مع القوانين واللوائح. وبالتالى تسجيل الاصول والالتزامات على اساس قدرة المنشأة على تلبية احتياجاتها من الاصول والوفاء بالتزاماتها من خلال انشطتها العادية.

كما أكد معيار المحاسبة المصرى رقم (1) على تقييم مدى ملاءمة الإفتراض المحاسبي الخاص بالإستمرارية، فتأخذ الإدارة في الحسبان كافة المعلومات المتاحة عن المستقبل المنظور والذي يمثل فترة لا تقل عن إثنى عشر شهراً من تاريخ الميزانية، وتتباين درجة الدراسة بحسب الحقائق الخاصة بكل حالة، وإذا كان لدى المنشأة ماض من العمليات المربحة وقدرة على الوصول إلى الموارد المالية، فإنه قد يكون من الملائم الإستنتاج بإستمرارية المنشأة دون الحاجة إلى تحليلات تفصيلية، وقد يحتاج الأمر في حالات أخرى أن تدرس الإدارة مجموعة من العوامل المرتبطة بالربحية الحالية والمتوقعة، وكذلك جداول خدمة القروض ومصادر التمويل المرتقبة وذلك قبل أن يستقر في يقينها إستمرارية المنشأة.

ومما سبق يمكننا القول أن إستمرارية الشركات مدى قدرة الشركات على المحافظة على عملياتها الاساسية أثناء وبعد الأزمات. فالاستمرارية تحتاج الى وضع اجراءات العمل والسياسات وكيفية التعامل

مع المخاطر وتصحيحها ومنع وقوعها قدر الامكان فى المستقبل بما يمكن الشركات من استمراريتها لانشطتها الرئيسية.

وهناك العديد من المؤشرات التى تمكن من تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار منها ما يلى:

- المؤشرات المالية: نسب التداول والسيولة السريعة, وأيضا توقف المنشأة عن سداد التزاماتها قصيرة الأجل.
- مؤشرات التشغيل: فقد عملاء أو أسواق رئيسية أو مورد رئيسى.
- مؤشرات اخرى كالدعاوى القضائية التى تؤثر على نشاط الشركة.(أبو طالب)

محددات الافصاح المحاسبى وعلاقتة باستمرارية الشركات:

يلعب الافصاح المحاسبى عن المخاطر دورا هاما فى العديد من القرارت المالية مثل القرار المتعلق بإدارة السيولة, والقرار المتعلق باختيار طريقة التمويل عن طريق الدين أو الملكية.(مليجى,2017)

الافصاح عن مخاطر السيولة:

تتمثل مخاطر السيولة فى عدم الاحتفاظ بنقدية كافية والقدرة على الاقتراض لمواجهه مسحوبات الودائع والطلب الصافى على القروض والاحتياجات النقدية الأخرى. ولمواجهه مخاطر السيولة قد يندفع البنك لاقتراض أموال طارئة بتكلفة عالية لمواجهه احتياجاته الوقتية من النقدية مخفضا مكاسب ادارته, وقد يدفع انخفاض مستوى سيولة البنك لعرض معدلات فائدة عالية لجذب مودعين للتعامل بشهادات ايداع.(المليجى والصايغ, 2012)

وتتمثل مخاطر السيولة فى الخطر الناتج عن رأى سلبى من قبل العملاء والأطراف المقابلة وأصحاب الأسهم والمستثمرين والدائنيين ومحللى السوق والأطراف الأخرى والمؤثرة بشكل سيء على قدرة البنك فى المحافظة على علاقاته المهنية أو القيام بعلاقات جيدة والابقاء على مصادر التمويل المتاحة. (شاكر, 2013)

يوجد ثلاث أنواع رئيسية لمخاطر السيولة وهى:

- **مخاطر السيولة التمويلية :**

المخاطر الحالية او المستقبلية الناشئة من عدم قدرة البنك على مواجهه التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة بكفاءة وبدون تأثير ذلك على العمليات اليومية أو الوضع المالى للبنك.

- **مخاطر السيولة السوقية :**

المخاطر الناشئة من تعذر البنك لبيع أو رهن أحد أصوله وفقا لسعر السوق السائد نتيجة لعدم امكانية تسييلها بالسوق وعرف هذا النوع من المخاطر بمخاطر التصفية.

- **مخاطر السيولة العرضية:**

المخاطر الناشئة من الاستخدام المفاجى لبعض الحدود الائتمانية الممنوحة للأطراف المقابلة أو السحب المفاجى لودائع العملاء.(البنك المركزى المصرى, قطاع الاشراف والرقابة)

مؤشرات قياس مخاطر السيولة:

يمكن استخدام عدد من المؤشرات والنسب المالية لقياس السيولة المصرفية ومن أهم هذه المؤشرات ما يلى :

- **نسبة الرصيد (السيولة) النقدى :**

يعبر عنها بالمعادلة التالية:

النقدية بالبنك + نقدية البنك المركزى + الأرصدة السائلة الأخرى / الودائع وما فى حكمها%

تشير هذه النسبة لمدى كفاية الأصول النقدية السريعة فى سداد الودائع أى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة بالبنك ولدى البنك المركزى والمصارف الأخرى, وأية أرصدة سائلة أخرى كالعملات الأجنبية الموجودة بالبنك على الوفاء بالالتزامات المالية فى مواعيدها المحددة.
ويقصد بالودائع وما فى حكمها جميع المطلوبات عدا حقوق الملكية . كما تعكس المعادلة السابقة وجود علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدى والسيولة حيث أن زيادة نسبة الرصيد النقدى تكون بمقدار قدرة البنك على تأدية التزاماته المالية فى مواعيدها المحددة.

- **نسبة الاحتياطى القانونى :**

يعبر عنها بالمعادلة التالية:

النقدية لدى البنك المركزى / الودائع وما فى حكمها %

تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ برصيد نقدى لدى البنك المركزى بدون فائدة وذلك بنسبة معينة من ودائع البنك طبقا لما يحدده البنك المركزى وتلتزم البنوك بهذه النسبة. وقد يلجأ البنك المركزى أحيانا لتفسير هذه النسبة تبعا لظروف البلد الاقتصادية والنقدية. كما أن الأرصدة الموجودة لدى البنك المركزى تتمثل فى مقدرة البنك على الوفاء بالالتزامات المترتبه عليه فى تاريخ الاستحقاق المتفق عليه.

فكلما زادت نسبة الاحتياطى القانونى كلما زادت قدرة البنك التجارى على الوفاء بالالتزامات المادية المترتبه عليه. خاصة فى الظروف غير العادية وأوقات الأزمات التى يعجز فيها البنك عن سداد التزاماته النقدية.

- **نسبة السيولة القانونية:**

يعبر عنها بالمعادلة التالية:

الاحتياطيات الأولية + الاحتياطيات الثانوية / الودائع وما فى حكمها %

تشير هذه المعادلة الى العلاقة بين نسب السيولة القانونية ومقدار السيولة النقدية المصرفية . كما تشير نسبة السيولة القانونية لمدى اعتماد البنك على موجوداته السائلة فى تغطية الودائع. فتمثل هذه النسبة مقياسا لمدى قدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية (الأرصدة النقدية وشبه النقدية) على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على البنك فى جميع الحالات والظروف التى تواجهه. وتعتبر هذه النسبة من أكثر نسب السيولة المصرفية موضوعية واستخداما فى مجال قياس كفاية السيولة المصرفية.

- **نسبة التوظيف :**

يعبر عنها بالمعادلة التالية :

القروض والسلف البنكية / الودائع وما فى حكمها %

تشير هذه المعادلة لمدى استخدام البنك للودائع وما فى حكمها لتلبية حاجات العملاء من القروض والسلف. وتعتبر هذه النسبة احدى المقاييس التقليدية لسيولة البنوك. وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين أى أنها تظهر بمقدار انخفاض السيولة المصرفية والعكس صحيح. (لمزيد من التفاصيل: شاكر, 2013, ص 57الى 59, بوعبدلى وسعيد, 2014, ص 104-105)

ومما سبق يتضح مدى قدرة مؤشرات السيولة على تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار وذلك من خلال تحديد قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها عند استحقاقها من خلال التدفقات النقدية الناتجة عن توفير السيولة.

الافصاح عن مخاطر الربحية ومخاطر التشغيل:

الربح هو مقدار التغير فى القيمة الصافية للوحدة الاقتصادية خلال مدة زمنية محددة.كما يقصد بالربحية العائد أو المردود المالى المتولد من توظيف موارد المنشأة فى موجودات هادفة للربح.
الهدف الاساسى من الربحية تحديد المركز الرئيسى لأداء الشركات والعوامل المؤثرة فى زيادة الربحية والتى تستند على كفاءة الادارة فى مجال الانفاق والايراد.

العوامل المؤثرة على الربحية: تمثلت فى مجموعة العوامل الداخلية والخارجية, تتأثر مجموعة العوامل الداخلية بقرارات الادارة وأهدافها وسياستها.أما العوامل الخارجية فتمثلت فى الاحداث خارج نطاق المنشأة مثل الجوانب القانونية والسياسية والتكنولوجية والاجتماعية.(Abdulreda,et al,2019)

مؤشرات قياس مخاطر الربحية:

- **نسبة ربحية المبيعات:**

يعبر عنها بالمعادلة الآتية مجمل الربح/ المبيعات

تشير هذه النسبة الى قياس الربح قبل خصم المصروفات العمومية والادارية والفوائد. فتعكس هذه النسبة كفاءة الادارة فى تعاملها مع عناصر المبيعات وتكلفتها

- **معدل العائد على الأصول :**

يعبرعنها بالمعادلة الآتية:

صافى الربح بعد الضرائب/ إجمالى الأصول

- **معدل العائد على حقوق الملكية**

يعبر عنها بالمعادلة الاتية:

صافى الربح بعد الضرائب/ إجمالى حقوق الملكية

- **هامش صافى الربح:**

يعبر عنها بالمعادلة الاتية:

صافى الربح بعد الضرائب/ إجمالى المبيعات

- **ربحية السهم:**

يعبر عنها بالمعادلة الاتية:

حصة المساهمين فى الأرباح/ عدد الأسهم

ويتضح مما سبق أن نسب الربحية تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارت التى اتخذتها الادارة لرفع الكفاءة العامة للشركة. فالهدف الاساسى للربحية هو تعظيم قيمة الشركة وثروة المساهمين فعندما تزداد ربحية الشركة يقل اعتمادها على الاقتراض وهو ما يعزز قدرة الشركة على البقاء والاستمرار.

مخاطر التشغيل:

تتمثل فى الخسائر التى تنشا عن استخدام نظم تشغيل داخلية غير مناسبة أو عدم كفاءة العنصر البشرى أو وجود ظروف خارجية غير مواتية.

تنشأ مخاطر التشغيل نتيجة عدة أسباب أهمها ما يلى:

أسباب داخلية:

تنشأ من داخل الشركة نتيجة الفشل فى تنفيذ السياسات أو العمليات, أو أخطاء العاملين, مخاطر تكنولوجية ومعلوماتية, مخاطر عدم الالتزام بالقوانين واللوائح الداخلية, ويجب التحكم فيها من خلال ادارتها بشكل جيد.

أسباب خارجية:

تحدث نتيجة تأثيرات عوامل البيئة الخارجية المحيطة مثل تغيرات فى السياسات الحكومية المتبعة أو التنظيمية, المنازعات والمطالبات القانونية.

أسباب داخلية وخارجية معا:

تحدث نتيجة العوامل الداخلية والخارجية معا مثل فشل نظم العمل.(يونس,2013)

مؤشرات قياس مخاطر التشغيل:

- **معدل دوران المخزون:**

يعبر عنه بالمعادلة الاتية: المبيعات/ متوسط المخزون

- **معدل دوران اجمالى الأصول:**

يعبر عنه بالمعادلة الاتية: المبيعات / صافى الاصول المستثمرة

- **معدل دوران الاصول الثابتة:**

يعبر عنه بالمعادلة الاتية: المبيعات/ متوسط الاصول الثابتة.

- **معدل دوران المدينيين:**

يعبر عنه بالمعادلة الاتية: المبيعات/ متوسط المدينيين.

- **معدل دوران راس المال:**

يعبر عنه بالمعادلة الاتية: المبيعات/ رأس المال العامل

ونجد أن نسب التشغيل تقيس مدى كفاءة الشركة فى استخدام أصولها المختلفة. وذلك من خلال معرفة كيفية توزيع الشركة لمواردها المالية واستثماراتها.

المبحث الرابع:

الدراسة التطبيقية وتحليل نتائج الدراسة

يتناول هذا المبحث مجموعة من المحاور التى تساهم فى إجراءات إختبار صحة الفروض واستخلاص نتائج الدراسة.حيث تتمثل هذه المحاور فيما يلى:

فروض الدراسة, متغيرات الدراسة, أساليب جمع البيانات.وفيما يلى عرض لذلك:

فروض الدراسة:

- لا يوجد تأثير لمستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الربحية في التقارير السنوية شركة مصر للفنادق المقيدة بالبورصة المصرية ومدي الاستمرارية فى ظل أزمة Covid-19.
- لا يوجد تأثير لمستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر والسيولة والتدفقات النقدية في التقارير السنوية شركة مصر للفنادق المقيدة بالبورصة المصرية ومدي الاستمرارية فى ظل أزمة Covid-19.
- لا يوجد تأثير لمستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر التشغيل في التقارير السنوية شركة مصر للفنادق المقيدة بالبورصة المصرية ومدي الاستمرارية فى ظل أزمة Covid-19.
- لا توجد علاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية التي تتعرض لها شركة مصر للفنادق المقيدة بالبورصة المصرية واستمرارية تلك الشركات فى ظل أزمة Covid-19.

متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة: تتمثل فى الافصاح عن المخاطر المالية وذلك من خلال:

- الافصاح عن مخاطر السيولة
- الافصاح عن مخاطر الربحية
- الافصاح عن مخاطر التشغيل

المتغير التابع: استمرارية الشركات.

أساليب جمع البيانات:

تعتمد الدراسة على التقارير المالية لشركة مصر للفنادق المقيدة أسهمها فى البورصة المصرية وذلك خلال عام 2018 حتى عام 2020. وتتمثل تلك التقارير فى قائمة المركز المالى, قائمة الدخل, قائمة التدفقات النقدية, قائمة توزيعات الأرباح, وقائمة الايضاحات المتممة.

اختبار فرضيات الدراسة وتحليل نتائجها:

1. اختبار مدى صحة الفرض الأول للدراسة:

" لا يوجد تأثير لمستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الربحية في التقارير السنوية شركة مصر للفنادق المقيدة بالبورصة المصرية ومدي الاستمرارية فى ظل أزمة Covid-19"

الفترة	2018	2019	2020

نسبة ربحية المبيعات	%86	%87	%77
معدل العائد على الأصول	%8,4	%9,5	%4,7
هامش صافى الربح	%32,4	%35,5	%30,7
ربحية السهم	%11,3	%13,36	%2,16

ومن خلال تحليل هذه النسب اتضح أن مؤشرات (نسبة ربحية المبيعات, معدل العائد على الأصول, هامش صافى الربح, ربحية السهم) هي في فترة ما قبل جائحة كورونا عند سنة الاساس 2018 تكون علي الترتيب 86%,8,4%,32,4%,11,3%, وقد حققت معدلات نمو في السنة التالية 2019 وهي علي التوالى 87%,9,5%,35,5%,13,36%, ونلاحظ ارتفاع المعدلات في جميع نسب الربحية مما يدل على قدرة الشركة على الإستمرار, أما بعد جائحة كورونا في سنة 2020 كانت على التوالى كما يلى (77%, 4%, 11%, 30%, 2%). مما أظهر أن الإفصاح عن المخاطر أدى إلى إنخفاض نسب الربحية والتأثير السلبي على استمرارية الشركة.

ويتضح من ذلك رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل : يوجد تأثير للافصاح المحاسبى عن مخاطر الربحية ومدى استمرارية شركة مصر للفنادق.

2. اختبار مدى صحة الفرض الثانى:

"لا يوجد تأثير لمستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر والسيولة والتدفقات النقدية في التقارير السنوية شركة مصر للفنادق المقيدة بالبورصة المصرية ومدي الاستمرارية فى ظل أزمة Covid-19".

الفترة	2018	2019	2020
معدل السيولة	%8,8	%12,5	%8
القروض الى الأصول	%50,6	%44,6	%45
مصروفات التشغيل الى الربح	%20,3	%18	%42
معدل نمو صافى الربح	%57,6	%17,7	%51,5-

ومن خلال تحليل هذه النسب اتضح أن مؤشرات (معدل السيولة, القروض الى الأصول, مصروفات التشغيل الى الربح, معدل نمو صافى الربح) هي في فترة ما قبل جائحة كورونا عند سنة الأساس 2018 تكون علي الترتيب 8,8%,50,6%,20,3%,57,6%, وقد حققت معدلات أفضل في السنة التالية 2019 وهي علي التوالي 12,5%,44,6%,18%,17,7%, أما بعد جائحة كورونا في سنة 2020 كانت على التوالى كما يلى (8%, 45%, 42%, 51%) وتلاحظ منها تراجع مستوي السيولة لدي الشركة عن سنة 2020 مما يؤكد علي وجود أزمة مالية تهدد الاستمرارية نظراً لإنخفاض نسب السيولة والتأثير السلبي على استمرارية الشركة بعد جائحة كورونا, ويتضح من ذلك رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل : يوجد تأثير للافصاح المحاسبى عن مخاطر السيولة والتدفقات النقدية ومدى استمرارية شركة مصر للفنادق.

3. اختبار مدى صحة الفرض الثالث:

" لا يوجد تأثير لمستوى الإفصاح المحاسبي عن مخاطر التشغيل في التقارير السنوية شركة مصر للفنادق المقيدة بالبورصة المصرية ومدي الاستمرارية فى ظل أزمة Covid-19"

الفترة	2018	2019	2020
معدل دوران اجمالى الأصول	%28,7	%30	%17,7
معدل دوران الأصول الثابتة	%37,2	%41,8	%23,7
معدل دوران المدينين	%19	%17	%8,1
معدل دوران رأس المال	%173,7	%142,2	%85,7

ومن خلال تحليل هذه النسب اتضح أن مؤشرات (معدل دوران الأصول, معدل دوران الأصول الثابتة, معدل دوران المدينيين, معدل دوران رأس المال) هي في فترة ما قبل جائحة كورونا عند سنة الاساس 2018 تكون علي الترتيب 28,7%,37,2%,19%,173,7%, وقد حققت معدلات تحسن كبير أو استقرار في معدل دوران المدينين في السنة التالية 2019 وهي علي التوالى 30%,41,8%,17%,142,2%, أما بعد جائحة كورونا في سنة 2020 كانت على التوالى كما يلى (17,7%,23,7%,8,1%,85,7%). فقد حققت تراجع ملحوظ في معدلات

التشغيل مما يهدد الاستمرارية, وقد أظهر ذلك أن الإفصاح عن المخاطر أدى إلى إنخفاض نسب التشغيل والتأثير السلبي على استمرارية الشركة بعد جائحة كورونا. ويتضح من ذلك رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل : يوجد تأثير للافصاح المحاسبى عن مخاطر التشغيل ومدى استمرارية شركة مصر للفنادق.

4. اختبار مدى صحة الفرض الرابع:

"لا توجد علاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية التي تتعرض لها شركة مصر للفنادق المقيدة بالبورصة المصرية واستمرارية تلك الشركات فى ظل أزمة Covid-19". من خلال الدراسات السابقة والنتائج الحالية للفروض السابقة وما أسفرت عنه نتائج هذه الفروض بأنه يوجد تأثير لكل من الإفصاح عن مخاطر الربحية ومخاطر السيولة والتدفقات النقدية ومخاطر التشغيل على مدى استمرارية الشركة.

وعليه يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل : توجد علاقة بين علاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية التي تتعرض لها شركة مصر للفنادق المقيدة بالبورصة المصرية واستمرارية تلك الشركات فى ظل أزمة Covid-19.

نتائج الدراسة:

أظهرت اختبارات الفروض النتائج التالية:

1- انخفاض نسب الربحية بعد جائحة كورونا مما يؤكد علي وجود تأثير للإفصاح عن مخاطر الربحية على استمرارية شركة مصر للفنادق المقيدة بالبورصة المصرية.
2- انخفاض نسب السيولة بعد جائحة كورونا مما يؤكد علي وجود تأثير للإفصاح عن مخاطر السيولة والتدفقات النقدية على استمرارية شركة مصر للفنادق المقيدة بالبورصة المصرية.
3- انخفاض نسب التشغيل بعد جائحة كورونا مما يؤكد علي وجود تأثير للإفصاح عن مخاطر التشغيل على استمرارية شركة مصر للفنادق المقيدة بالبورصة المصرية.
4- وجود علاقة بين الافصاح عن المخاطر المالية واستمرارية شركة مصر للفنادق المقيدة بالبورصة المصرية.

توصيات الدراسة:

1- ضرورة إهتمام المنظمات والهيئات المسئولة عن إصدار معايير المحاسبة المصرية بإصدار معيار للإفصاح عن المخاطر ينظم المعالجة المحاسبية ويلزم الشركات بالإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية.

2- اهتمام الشركات بمخاطر السوق كأحد المخاطر المالية المؤثرة على قدرة الشركات على الاستمرار.

3- ضرورة زيادة الاهتمام بالإفصاح عن المخاطر غير المالية ودمجها مع استمرارية الشركات لقراءة المستقبل.

المراجع العربية:

1. البنك المركزى المصــرى, قطاع الاشــراف والرقابة," التعليمات الرقابية بشــأن ادارة مخاطر الســـيولـة وفقا لمقررات بـازلIII نســـبتى تغطيـة الســـيولـة LCR وصـــافى التمويـل المستقرNSFR",2016م.

2. الجياش , سالم مصطفى مجيد , " تطوير الافصاح المحاسبى فى البنوك التجارية الليبية لتفعيل مقررات معدل كفاية رأس المال " , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التجارة , جامعة المنوفية , 2013 م.
3. الملاح, شيرين شوقى," تحليل العلاقة بين خصائص الشركة والإفصاح عن المخاطر وأثرها على الأداء المالى: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة فى البورصة المصرية", المجلة العلمية, كلية التجارة, جامعة بنها, 2019م.
4. المليجى, هشام حسن عواد, وعماد سعد محمد الصايغ," مدى كفاية الافصاح المحاسبى عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية وفقا لمقررات لجنة بازلIII دراسة ميدانية", المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة, كلية التجارة, جامعة عين شمس, العدد الرابع, المجلد الثانى, أكتوبر2012م.
5. المليح, نسرين محمد سعيد," تأثير الممارسات الخاطئة للافصاح المحاسبى على القيمة العادلة للمنشأة طبقا للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (دراسة تطبيقية)", رسالة دكتوراه غير منشورة, كلية التجارة, جامعة المنوفية, 2016م.
6. المنسى, الشيماء عبدالغنى يوسف," أثر التحليل الإستراتيجى على تقييم مدى إستمرارية منشأة العميل", مجلة البحوث المالية والتجارية, كلية التجارة, جامعة بورسعيد, العدد الأول, 2019م.
7. حرب,أيمن صالح مصطفى," أثر إدارة الدخل على إستمرارية شركات التأمين الأردنية", المجلة العربية للإدارة, المجلد السابع والثلاثون, العدد الثانى, يونيو 2017م.
8. سالم, محمد أحمد غانم," أثر الإفصاح عن التنبؤات المالية على تقييم قدرة الشركة على الاستمرار دراسة ميدانية", رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التجارة, جامعة بنها, 2020م.
9. سالم, نهلة رأفت محمود," القياس والافصاح المحاسبى للمنح والمساعدات الحكومية طبقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم14 (دراسة تطبيقية)", رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التجارة, جامعة المنوفية,2013م.

10. سلامة, إيمان محمد السعيد عبده," أثر جودة لجنة إدارة المخاطر ودورة حياة الشركة على جودة الإفصاح المحاسبى عن المخاطر المالية وإنعكاسه على سمعة الشركات دراسة تطبيقية", المجلة العلمية, كلية التجارة, جامعة عين شمس, المجلد الثانى والعشرون, العدد الثالث, 2018م
11. على, محمد بكر امبابى," قياس تأثير الافصاح عن معاملات الأطراف ذوى العلاقة على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية)", رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التجارة, جامعة المنوفية,2016م.
12. غانم, سارة محمد سعيد سعد," دور الإفصاح المحاسبى فى تقييم مخاطر السيولة طبقا لبازل III وأثره على جودة التقارير المالية فى البنوك التجارية دراسة تطبيقية", رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التجارة, جامعة المنوفية,2019م.
13. غنيم, علياء الشافعى على," اطار مقترح لدور الافصاح المحاسبى فى تقييم أثر رأس المال السوقى على قيمة المنشأة (دراسة تطبيقية)", رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التجارة, جامعة المنوفية, 2015م
14. مليجى, مجدى مليجى عبدالحكيم," محددات الإفصاح عن المخاطر وأثره على القرارات المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة فى سوق رأس المال المصرى", المجلة العلمية , كلية التجارة,جامعة بنها, المجلد الثالث, العددالثانى, 2017م.

المراجع الأجنبية:

1. Gulko,N.,C.,Hyde and N.Seppala,"Disclosure of Corporate Risks and Governance before, during and after the Global Financial Crisis: case

study in the UK construction industry in 2006-2009", International Journal of Disclosure and Governance,2017.

2. Institute of Chartered Accountants in England and Wales, (2011), "Reporting Business Risks: Meeting Expectations", Information for Better Markets Initiative, ICAEW Financial Reporting Faculty, PP.1-90.
3. Khlif,H and k.Hussainey,"The Association between Risk Disclosure and Firm Characteristics, Ameta- Analysis", Journal of Risk Research, Vol 19,Iss 2,2016.
4. Nahar Shamsun et al., "Risk Disclosure, Cost of Capital and Bank Performance", International Journal of Accounting& Information Management, Vol. 24, Iss 4,2016, Available at, www.emeraldinsight.com/doi/full/10.1108/IJAIM-02.2016-0016 .
5. Ruiz,e,Guiral.A,Choy.H, "The Value Relevance of the Qualified Going Concern Opinion", 2010,http://SSRN.com/abstract= 1600642,2016.
6. Shen.H,Fu.M,Pan.H,Yu.Z,Chen.Y," The Impact of the Covid 19 Pandemic on Firm Performance", Emerging Markets Finance and Trade,2020.http://www.tandf on line.com/loi/mree20.